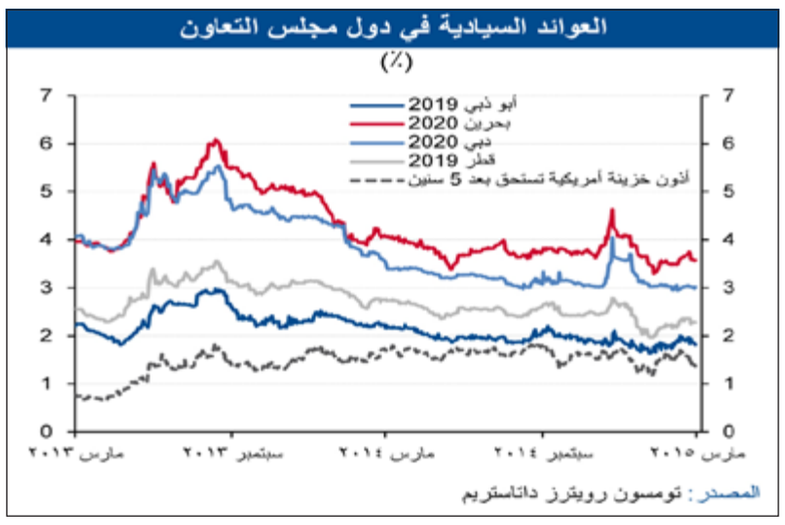

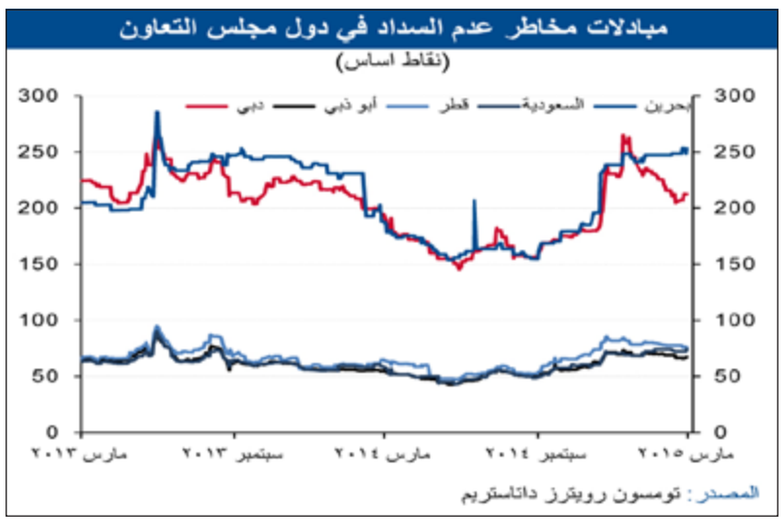

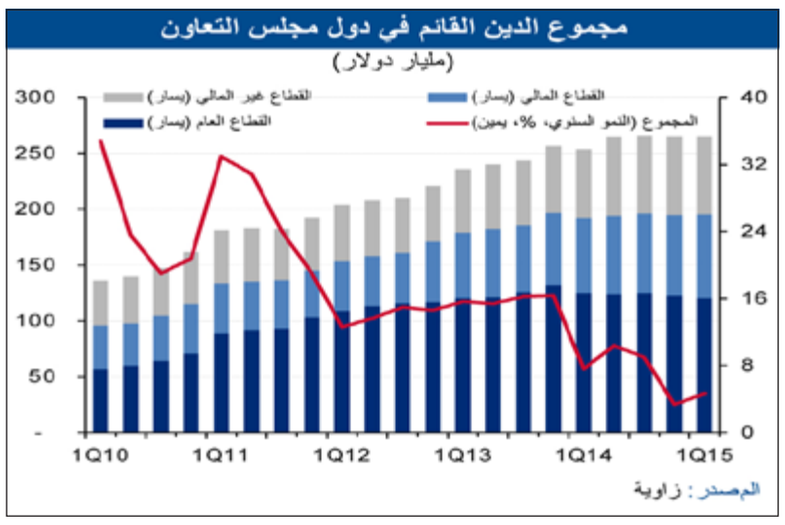

استقرار العوائد السيادية لأجل خمس سنوات عند 1,81٪ لأبوظبي و3,63٪ للبحرين و3٪ لدبي و2,26٪ لقطر

«الوطني»: 265 مليار دولار إصدارات أدوات الدين الخليجية للربع الأول

قال تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الوطني حول تطورات سوق ادوات الدين الخليجية ان عوائد أدوات الدين السيادية الخليجية ومبادلات مخاطر عدم السداد تراجعت خلال الربع الأول من 2015 على خلفية تراجع المخاطر المالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وذكر التقرير ان العوائد ارتفعت بحلول نهاية العام الماضي بعد التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط وفي ظل وجود بعض المخاوف بشأن تراجع الاقتصادات الخليجية، مبينا في الوقت نفسه تسارع نمو أدوات الدين القائمة بعدما استعادت إصدارات الدين نموها القوي، لاسيما في القطاع المالي الإماراتي، ومن المحتمل أن يتسارع نشاط الدين خلال هذا العام تماشيا مع تراجع أسعار الفائدة وقوة الآفاق الاقتصادية.

وأوضح التقرير ان المخاوف تبددت بشأن التراجع الحاد الذي قد يتركه تراجع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، إذ شهدت ثقة المستثمر تحسنا نتيجة اعتزام الحكومات الحفاظ على مستويات الإنفاق على الرغم من تراجع الإيرادات، وذلك لامتلاكها احتياطات جيدة، بالإضافة إلى سهولة اعتمادها على أسواق الدين.

وأشار التقرير الى ان ذلك التحسن ساهم في تعافي العوائد السيادية بعد الارتفاع الشديد والمفاجئ الذي شهدته خلال ديسمبر عندما أعلنت منظمة أوبيك عدم اعتزامها اتخاذ أي خطوات بشأن تراجع أسعار النفط العالمية. واستقرت العوائد السيادية لأجل خمس سنوات عند 1,81٪ لأبوظبي و3,63٪ للبحرين و3,00٪ لدبي و2,26٪ لقطر.

وذكر التقرير ان مبادلات مخاطر عدم السداد لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي تراجعت، الأمر الذي يعكس تحسن ثقة المستثمر، وقد لوحظ التغير الأكبر في أسواق دبي التي شهدت تراجعا في مبادلات مخاطر عدم السداد بواقع 46 نقطة أساس، متراجعة من أعلى مستوى سجلته خلال يناير في الربع الأول من العام 2015 والذي بلغ 265 نقطة أساس.

وقال التقرير ان العديد من العوامل ساهمت في دفع المخاوف بشأن الأوضاع المالية في دبي، والتي من ضمنها قوة أساسيات اقتصادها وقوة الأوضاع المالية بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه باقي إمارات الاتحاد، أما البحرين فقد كانت الاستثناء من بين دول مجلس التعاون الخليجي، إذ شهدت ارتفاعا في مبادلات مخاطر عدم السداد بواقع 27 نقطة أساس خلال الربع، متأثرة بتراجع أوضاعها المالية.

ولفت الى ان نمو إصدارات أدوات الدين في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفع خلال الربع الأول من 2015 مقارنة بالربعين الماضيين، الامر الذي ساهم في تسارع نمو إجمالي السندات المستحقة إلى 4,65٪ على أساس سنوي، مع ارتفاع قيمتها إلى 265 مليار دولار. وعلى الرغم من ارتفاع نمو الإصدارات، إلا أنها لاتزال متراجعة مقارنة بعام مضى، حيث بلغت 10,4 مليارات دولار في الربع الأول من العام 2015، ويرجع ذلك جزئيا إلى تراجع إصدارات القطاع غير المالي، بينما استطاع القطاع المالي، لاسيما في الإمارات، أن يتصدر نشاط الإصدارات خلال الربع الأول من العام 2015، تماشيا مع قيام العديد من البنوك بتطبيق معايير جديدة لكفاية رأس المال.

وفي الوقت نفسه، قادت عمان نمو إصدارات ادوات الدين السيادية، إذ شهدت ثاني إصدار لها للسندات السيادية منذ تراجع أسعار النفط، بالإضافة إلى البحرين التي أصدرت بعض الصكوك طويلة الأجل.

الجدير بالذكر أن عمان والبحرين تنويان تمويل العجز المالي المتوقع في ميزانيتهما خلال هذا العام.

«الوطني» و«الائتمان» يوقّعان بروتوكول تفعيل الربط الإلكتروني

وقع بنك الكويت الوطني وبنك الائتمان الكويتي بروتوكول تعاون مشترك للربط الالكتروني بهدف تيسير المعاملات المصرفية للمواطنين من عملاء بنك الكويت الوطني المستفيدين من خدمات بنك الائتمان الكويتي.

وجرى توقيع العقد في المبنى الرئيسي لبنك الائتمان الكويتي بين الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت صلاح الفليج والمدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح المضف، وبحضور كل من مدير عام مجموعة العمليات وتقنية المعلومات في بنك الكويت الوطني ديميتريوس كوكوسوليس وقيادات من البنك الوطني وبنك الائتمان. ويتيح بروتوكول الربط الإلكتروني لعملاء بنك الكويت الوطني سداد أقساطهم الكترونيا عبر التحويل المباشر من حسابهم المصرفي في خدمة الوطني أون لاين الى رصيد مديونياتهم في بنك الائتمان، من دون ان يضطروا لمراجعة أي من فروع بنك الائتمان بأنفسهم، الامر الذي من شأنه توفير الكثير من الوقت والجهد. كما يمكن لعملاء بنك الكويت الوطني الاستفادة من الخدمات المقدمة من قبل بنك الائتمان مثل خدمة الإيداع المباشر.

وقال الفليج إن هذا التعاون الجديد مع بنك الائتمان الكويتي يعتبر خطوة مهمة في مجال الربط الالكتروني بين مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص، ويهدف هذا التعاون إلى تطوير نوعية الخدمات المقدمة للعملاء المستفيدين من قروض بنك الائتمان الكويتي من خلال تسهيل اجراءات معاملاتهم وتوفير الوقت والجهد المطلوب لإتمامها.

بدوره، أكد المضف أن بنك الائتمان الكويتي في سعي دائم لخدمة المستفيدين من خدماته وتسهيل اجراءات معاملاتهم بفاعلية، ويأتي هذا التعاون مع بنك الكويت الوطني في إطار التوجه نحو تعزيز الترابط الإلكتروني بين القطاعين العام والخاص والتحول نحو انجاز المعاملات إلكترونيا.

صلاح الفليج وصلاح المضف وقيادات من البنكين خلال توقيع العقد

STATE OF KUWAIT
Kuwait Authority For Partnerships Projects

هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص
(الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية و المبادرات سابقا)

إعلان بتمديد مدة تقديم العطاءات في المزايدة العامة رقم (١ / ٢٠١٤) بشأن إدارة عقار مسلخ وسوق ماشية محافظة الجهراء

إلحاقا بالإعلان المنشور في جريدة (الكويت اليوم) بعددها رقم (١٢١٧) الصادر في يوم الأحد الموافق ٢٠١٥/١/٤ الخاص بالدعوة لتقديم العطاءات في المزايدة العامة رقم (٢٠١٤/١) بشأن إدارة عقار مسلخ وسوق ماشية محافظة الجهراء.

تعلن هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية و المبادرات سابقاً)، عن تمديد فترة تقديم العطاءات في المزايدة رقم (١ / ٢٠١٤) حتى يوم الأحد الموافق ٢٠١٥/٠٥/١٢، علما بأن آخر موعد لتقديم العطاءات الساعة ١٢ ظهراً بتوقيت دولة الكويت (تاريخ الإقفال) في مقر هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية و المبادرات سابقاً)، هذا وسوف يتم رفض أي عطاء يقدم بعد هذا الموعد.

يعتبر هذا الإعلان جزءً لا يتجزأ من وثائق المزايدة ومكملاً ومتمماً لها..

بيان للاستثمار
BAYAN INVESTMENT

دعوة لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة بيان للاستثمار

يسر مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار ش.م.ك. (عامة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة عن العام المالي المنتهي في 2014/12/31 المقرر انعقادهما في تمام الساعة 12:00 ظهراً من يوم الأحد الموافق 2015/05/03 في مقر وزارة التجارة والصناعة - مجمع الوزارات - الدور الأول - قاعة (ب)، وبحضور ممثلي الجهات الرقابية، وذلك للنظر في بنود جداول الأعمال الآتية:

أولا: جدول أعمال الجمعية العامة العادية السابعة عشر
1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال العام المالي المنتهي في 2014/12/31، والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقبي الحسابات عن العام المالي المنتهي في 2014/12/31 والموافقة عليه.
3. اعتماد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
4. سماع تقرير المخالفات أو الجزاءات المالية وغير المالية من الجهات الرقابية (إن وجدت).
5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن العام المالي المنتهي في 2014/12/31.
6. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2014/12/31.
7. الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
8. تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012 وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.أ.م/ق.ت.أ/ت.ش/6/2013).
9. اعتماد دليل سياسات وإجراءات لجنة الترشيح والموافقة على ميثاق لجنة الترشيحات.
10. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن العام المالي المنتهي في 2014/12/31.
11. انتخاب العضو المستقل من المرشحين المجازين من هيئة أسواق المال.
12. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 2015، على أن يكون من ضمن المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهما.

ثانيا: جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية
الموافقة على تعديل بنود النظام الأساسي المبينة أدناه.

المادة (13) من النظام الأساسي
النص الأصلي: يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء يتم انتخابهم من قبل المساهمين بالتصويت السري ويجوز إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدد أخرى، وللجمعية العامة اختيار عضو أو أكثر من الأعضاء المستقلين الحاصلين على موافقة هيئة أسواق المال طبقاً لقراراتها من ذوي الخبرة والكفاءة على ألا يزيد عددهم عن نصف عدد أعضاء المجلس، ولا يشترط أن يكونوا من بين المساهمين في الشركة، وتكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين. وللجمعية العامة للشركة إقالة رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء هذا المجلس بناءً على اقتراح صادر من المجلس بالأغلبية المطلقة، أو بناء على طلب موقع من عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع رأس المال المكتتب به. ويجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعيا أو اعتباريا تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم. ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلون في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات. ويكون المساهم مسؤولا عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها.

النص المعدّل: يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ستة أعضاء يتم انتخابهم من قبل المساهمين بالتصويت السري ويجوز إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدد أخرى، تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس.
وللجمعية العامة اختيار عضو أو أكثر من الأعضاء المستقلين الحاصلين على موافقة هيئة أسواق المال طبقاً لقراراتها من ذوي الخبرة والكفاءة على ألا يزيد عددهم عن نصف عدد أعضاء المجلس، ولا يشترط أن يكونوا من بين المساهمين في الشركة، وتكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين. وللجمعية العامة للشركة إقالة رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء هذا المجلس بناءً على اقتراح صادر من المجلس بالأغلبية المطلقة، أو بناء على طلب موقع من عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع رأس المال المكتتب به. ويجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعيا أو اعتباريا تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم. ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلون في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات. ويكون المساهم مسؤولا عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها.

المادة (22) من النظام الأساسي
النص الأصلي: تدوّن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وتوقع من قبل الأعضاء الحاضرين وأمين سر المجلس. وللعضو الذي لم يوافق على قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويتوافر لدى الشركة سجل خاص تدوّن فيه محاضر اجتماعات مجلس الادارة بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع ومبينا به مكان الاجتماع وتاريخه وساعة بدايته ونهايته ويتم إعداد محاضر بالمناقشات والمداولات بما فيها عمليات التصويت التي تمت ويتم تبويبها وحفظها بحيث يسهل الرجوع اليها.

النص المعدّل: تدوّن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وتوقع من قبل الأعضاء الحاضرين وأمين سر المجلس. ويحضر العضو المستقل اجتماعات مجلس الإدارة، ويتاح له الاطلاع على أي قرارات يعتزم أن يقوم أعضاء المجلس بالتصويت عليها، ويتم إثبات رأي العضو المستقل في حال كونه مغايراً لما انتهي إليه مجلس الإدارة من قرارات. وللعضو الذي لم يوافق على قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويتوافر لدى الشركة سجل خاص تدوّن فيه محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع ومبينا به مكان الاجتماع وتاريخه وساعة بدايته ونهايته ويتم إعداد محاضر بالمناقشات والمداولات بما فيها عمليات التصويت التي تمت ويتم تبويبها وحفظها بحيث يسهل الرجوع اليها.

المادة (31) من النظام الأساسي
النص الأصلي: يكون للشركة سجل خاص يحفظ لدى وكالة مقاصة، وتقيد في السجل أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم ونوعها والقيمة المدفوعة عن كل سهم. ويتم التأشير في سجل المساهمين بأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقاً لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصة من بيانات، ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل.

النص المعدّل: يكون للشركة سجل خاص يحفظ لدى وكالة مقاصة، وتقيد في السجل أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم ونوعها والقيمة المدفوعة عن كل سهم. ويتم التأشير في سجل المساهمين بأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقاً لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصة من بيانات، ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل.
وكذلك تمسك الشركة بسجلات دقيقة وحديثة (سجل المساهمين) توضح ملكية الأسهم وتتضمن أسماء المساهمين، وجنسياتهم وأرقام هوياتهم التعريفية وعدد الأسهم التي يملكونها، وبيانات الاتصال الخاصة بهم.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة شرق - شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس - دولة الكويت - هاتف رقم 22464565 / 22464585، مصطحبين معهم شهادات الأسهم أو إشعارات التحويل الأصلية وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور.

والله ولي التوفيق،

مجلس الإدارة

www.bayaninvest.com +965 1840000 @bayaninvest